جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية لمصر

The role of small and medium enterprises in the economic development of Egypt

إعداد
رانيا عبد الحليم بركات أحمد

إشراف
أ.د. فريد أحمد عبد العال

بحث لاستكمال
متطلبات الحصول علي درجة الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

القاهرة
(٢٠٢٠)

مستخلص البحث

استهدف البحث التعرف على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٠) ، لبيان الدور المهم الذي تؤديه في تدعيم الاقتصاد الوطني، خاصة وأن هذه المشروعات تقدم الكثير من المساهمات في تشغيل اليد العاملة مصن جهة ودعم المشاريع الكبيرة ودعمها بالكثير من الخدمات والسلع المهمة من جهة أخرى . وقد تناول البحث بالتفصيل لمفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بشكل عام ودورها في التنمية. وقد أكدت الدراسة على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات العالم، حيث تسهم بحوالي ٤٦ % من الناتج المحلى العالمي، ودورها في التنمية الاقتصادية على المستوى القومى، حيث تسهم في توظيف نحو ٦,٣ مليون عامل، كما ساهمت في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد المصرى إلى نحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه. وقد أوصت الدراسة بأهمية التكامل بين سياسات وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية من خلال وضع خطة استراتيجية واضحة ومتوازنة ومحددة الاهداف للاستفادة من المزايا النسبية المتاحة بالمحافظات، مع ضرورة التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لتحقيق أهداف المجتمع.

الكلمات المفتاحية

الصناعات الصغيرة، الصناعات المتوسطة، التنمية الاقتصادية، القيمة المضافة.

ABSTRACT

The research aimed to identify the role of SMEs in economic development during the period (2009-2018) to show the important role they play in strengthening the national economy, especially since these projects make a lot of contributions to the employment of the labor force on the one hand and support large projects and support them with many important services and goods on the other. The research detailed the concept and importance of SMEs in the national economy in general and their role in development. The study emphasized the role of Small and Medium Enterprises in the world's economies, where they contribute about 46% of the world's GDP, and their role in economic development at the national level, where they contribute to the employment of about 6.3 million workers, and contributed to increasing the added value of the Egyptian economy to about 282.3 billion pounds. The study recommended the importance of integrating small business development policies and programs with the general orientation of economic policy through the development of a clear, balanced and targeted strategic plan to take advantage of the comparative advantages available in the provinces, with the need to coordinate between the various stakeholders to achieve the goals of society.

Key words

Small industries, medium-sized industries, economic development, value added

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
القسم الأول: الإطار النظرى	**١-٧**
١/١ مقدمة البحث	١
٢/١ مشكلة البحث	٢
٣/١ أهداف البحث	٣
٤/١ تساؤلات البحث	٣
٥/١ متغيرات البحث	٣
٦/١ أهمية البحث	٣
٧/١ حدود البحث	٤
٨/١ مصطلحات الدراسة	٤
٩/١ الدراسات السابقة	٥
١٠/١ التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية	٦
القسم الثانى: الإطار التطبيقي	**٨-١٤**
١/٢ مقدمة	٨
٢/٢ مفهوم المشروعات الصغيرة	٨
٣/٢ المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة	٩
٤/٢ تعريف المشروعات الصغيرة	١٠
٥/٢ خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة	١٢
٦/٢ أنواع المشروعات الصغيرة	١٣
القسم الثالث: الإطار التحليلي	**١٥-٢٩**
١/٣ الخبرات الدولية فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة	١٥
٢/٣ دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية(في ضوء الخبرات الدولية)	١٦
٣/٣ بعض مؤشرات الوضع الحالى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر	١٨
٤/٣ دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية الاقتصاد المصرى	٢٠
٥/٣ دور الدولة في وضع الاستراتيجيات التنموية لحل مشاكل المشروعات الصغيرة	٢٣
٦/٣ النتائج	٢٥
٧/٣ التوصيات والمقترحات	٢٦
المراجع	**٢٨**

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم (١) اجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمشروعات الكبيرة على مستوى العالم عام ٢٠١٩	١٦
جدول رقم (٢) نسب مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول عام ٢٠١٩	١٧
جدول رقم (٣) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام ٢٠١٧	٢١
جدول رقم (٤) التوزيع النسبي للمنشآت العاملة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لرأس المال وحجم الصادرات عام ٢٠١٧	٢٣

فهرس الاشكال

الشكل	الصفحة
شكل رقم (١) أنواع المشروعات الصغيرة	١٣
شكل رقم (٢) التوزيع النسبي للمشروعات العاملة في تعداد ٢٠١٧	٢٠
شكل (٣) التوزيع النسبي للمشروعات العاملة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا للنشاط	٢١
شكل رقم (٤) التوزيع النسبي للعمالة العاملة والمنشآت العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا للحجم عام ٢٠١٧	٢٢
شكل رقم (٥) التوزيع النسبي للمنشآت العاملة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لرأس المال وحجم الصادرات عام ٢٠١٧	٢٣

القسم الأول: الإطار النظرى للبحث

١/١ مقدمة:

فرضت التحولات الاقتصادية الدولية على دول العالم تبني وجهات نظر جديدة وبروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة وهذا ما يعرف بالعولمة الاقتصادية والتي تحمل كشعار أساسي لها اعتماد السوق أي الحرية الاقتصادية وبالتالي إعادة الاعتبار للاستثمار الخاص بجميع أنواعه، هذا ما أفرز نمطا جديدا في مجال الأعمال وهو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي. أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية وهذا لما تمتلكه من محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة و بسبب خصوصيا من مرونة وقدرة على التغيير السريع وكذلك القدرة على الابتكار والتطوير كما انه قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول خاصة تلك التي اعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية .

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة فهي تعمل على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية وتمثل المستوعب الأساسي للعمالة واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة، بالإضافة إلى انها تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تحسين المنتوج المحلي . كل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب والضروري لنمو هذا القطاع وازدهاره.

وفي حين نجد أن البلدان النامية همشت هذا القطاع، لأنها تجهل ما يمكن أن يحقق لتنميتها من خلاله، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وبعد فشل السياسات التي اتبعتها والمرتكزة أساسا على اقتصاد المشاريع الكبرى العمومية ونجاح البلدان المتقدمة في توجهها، ثم إعادة النظر في هذه السياسات المنتهجة وأعطي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة وذلك حسب ما يقتضيه النظام العالمي الجديد .

٢/١ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث فيما يلي :

- أضحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، خاصة وأنها تتميز بقدرتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي
- الدور الكبير الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة للارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة منها أو النامية وذلك على جميع الأصعدة، وذلك انطلاقا من المزايا التى تتسم بها، والتى تتضمن:

- الانتشار الجغرافي الواسع لها، وخاصة في المناطق الريفية الأمر الذي يدل على عدم حاجة هذه المشوعات لوجود بنية تحتية متكاملة، بل يمكن أن تستفيد من الوسائل المتاحة في المناطق التي تنشأ بها.
- إمكانية استثمار الأيدى العاملة بأجور ملائمة، خاصة فى القطاع الريفى منها والتى تفتقد للمهارة العالية وهو ما يكفي للعمل بمشاريع كهذه، فضلا عن إمكانية هذه المشاريع في زيادة مهارة العاملين فيها ورفع مستوى الإنتاجية لديهم.
- المساهمة في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول وخاصة فى المناطق الريفية فيها.

- المساهمة في ترسيخ الأمن الاجتماعي لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة.
- الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة التي تعد ث من أهم المشاكل في دول العالم الثالث.
- توزيع الدخل بشكل أفضل وتحفيز الأفراد على الإبداع والعطاء، مما يسهم فى تحقيق العدالة المكانية فى جهود التنمية.
- خدمة المشاريع الكبيرة وتنميتها .

١/٣ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث عموما إلى:

- محاولة إبراز الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية على حد سواء .
- كما يهدف البحث إلى تحسين واقع هذه المشروعات من خلال التركيز على إيجاد أسلوب ملائم لإدارتها ورعايتها والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها اللازمة في تنمية اقتصاد يحاول إيجاد مكان مناسب لها في رقعة متحركة تقودها وتوجهها منظمات لها من العراقة وأسلوب العمل المتطور ما يجعلها قادرة على السيطرة الإستراتيجية على أسواق العالم التي تتحول بالتدريج إلى سوق مفتوحة ومتجانسة من حيث طبيعة كل من الطلب والعرض لدرجة كبيرة مع التشابه المتنامي لسلوك المستهلك في هذه الأسواق

١/٤ مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري خاصة، ومن المفترض أن لهذه المشروعات دوراً حاسماً في الشأن الاقتصادي الإجمالي نظرا لما يتميز به هذا القطاع من استحواذه على نحو ٨٢ % من الحجم الإجمالي للعمالة، كما أنه يوفر فرص عمل ثابته مما يسهم فى استيعاب المزيد من فرص العمل، ويشكل نحو ٨٠ % من حجم الناتج المحلى الإجمالي، ونحو ٩٩ % من إجمالى المنشآت العاملة فى مصر، ويعد نواة للمشروعات الكبرى.

١/٥ إشكالية البحث:

إذا كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الوقت الراهن احدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوي المحلي والوطني على حد سواء، وهذا ما سعت مصر الي القيام به من خلال تبني استراتيجية تهدف الي ترقية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتحقيق تنمية وطنية شاملة، وانطلاقا من هذا الدور فإن الإشكالية التي يتم طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيس **وهو:**

ماهو الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الناتج المحلي في مصر ؟

١/٦ التساؤلات والفرضيات:

في ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤهلها لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها ؟
- ماهي أبعاد التنمية المستدامة وما مدي تكاملها فيما بينها؟
- ماهي معالم الاستراتيجية التنموية وما مدي مساهمتها في دفع عجلة التنمية في مصر.

فرضيات البحث

للإجابة علي التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والمميزات تجعلها ذات أهمية كبيرة وتؤهلها للقيام بدور تنموي فعال بغية تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- للتنمية المستدامة عدة أبعاد كما أنها ذات تكامل فيما بينها.
- معالم الإستراتيجية المصرية المتكاملة، التى تعتمد علي كل من الهيئات والهياكل ومجموعة من البرامج الهادفة الي تطوير وترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٧/١ المنهج المتبع:

استخدم الدارس المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملائمته لطبيعة البحث، حيث تم القيام بدراسة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث" المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى التنمية الاقتصادية" وكذلك الموضوعات المحيطة به مثل التنمية الاقتصادية والتجارب السابقة وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وكذلك استقراء وتحليل البيانات الإحصائية والرقمية المتوفرة الخاصة بها للتوصل للنتائج والتوصيات المقترحة والتي يمكن استخدمها والاسترشاد بها، حيث تم تحديد المفاهيم النظرية الأساسية المرتبطة بموضوع البحث، وذلك بالاستعانة بالعديد من المراجع، الدوريات والمصادر العلمية المختلفة، واستخلاص الأفكار منها.

٨/١ حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بالمجالات التالية :

- **الحدود النظرية :**

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها علي مختلف الجوانب إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضع من خلال التركيز علي بعدها التنموي

- **الحدود الزمانية:**

لقد ركزنا في هذه الدراسة علي تطور مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة الزمنية الممتدة الي ٢٠٢٠

٩/١ مصطلحات البحث:

- **التنمية الاقتصادية: Economic Development**

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التى يتم من خلالها زيادة قدرة الدولة الاقتصادية؛ للاستفادة من ثروات بلدها وخصوصا في المناطق التي تعاني من قلة وغياب التنوع أو التنمية الاقتصادية . فهى أحد

المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا والتطور العلمي للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة مثل :الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي، وهى من الوسائل المُعزّزة للنمو الاقتصادي . وهى مجموعة من الإجراءات التي تتبعها الدولة وصناع القرار والسياسات من أجل تعزيز المستوى الاقتصادي داخل الدولة وتحسين المعيشة والصحة والتعليم وحال المواطنين والاستفادة من التكنولوجيا والأجهزة الإلكترونية المتطورة من خلال الاستثمار في الإمكانات والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة، والذي ينعكس بدوره على المجتمع بشكل إيجابي. (Sen, A.,1983)

- **القيمة المضافة: Value Added**

القيمة المُضافة في مجال الأعمال هي الفرق بين سعر البيع وتكلفة الإنتاج، أما اقتصاد يا فهي مجموع ربح الوحدة وتكلفة استهلاك الوحدة، تكلفة وحدة العمل هي القيمة المضافة والقيمة المضافة تُعطي حوافز تنافسية للشركات ذات المنتجات الأكثر تكلفة.

(www.corporatefinanceinstitute.com",2018,)

- **المشروعات الصغيرة: ليس لها تعريف موحد، كما يتضح من التعريفات التالية:**

- حيث تعرِّفها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ – ٥٠ عاملاً. ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من ١٠ عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي تزيد فيها بين ٥٠ و ١٠٠ عاملاً بالمشروعات المتوسطة (احسان خضر، ٢٠٠٢).
- حيث تعرفها منظمة العمل الدولية بأنها تلك الصناعات التى يعمل بها أقل من عشرة عمال (١–٩) عامل، والصناعات المتوسطة هي تلك الصناعات التى يعمل بها من (١٠–٩٩) عاملاً، وما يزيد في مشروعات كبيرة (حسين عبدالمطلب الأسرج، ٢٠١٣)
- ويعرفها بنك التنمية الصناعية الصناعات الصغيرة بأنها التى يزيد فيها حجم الاستثمار بدون (الأراضي والمباني) عن مليون جنيهاً ولا يزيد رأسمالها عن نصف مليون جنيهاً وتتراوح العمالة فيها من (١٠–٥٠)عاملاً (عبد المطلب عبد الحميد، ٢٠٠٢، ص٢٢).
- كما يعرفها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لقانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية والتى تنص على أن كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصاديا (تجارياً أو إنتاجياً أو خدمياً)، ولا يقل رأس مالها عن خمسون ألف جنيهاً، ولا يتجاوز المليون جنيهاً ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسون عاملاً فهى مشروعاً، ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً (اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً) والتي يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنية(عبد المطلب عبد الحميد، ٢٠٠٢، ص٢٢). **وهذا هو التعريف الذى يتباه الدارس في البحث.**

١٠/١ الدراسات السابقة:

تم الاطلاع علي الكثير من الدراسات في مجال دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المجتمعية، ونذكر منها علي سبيل المثال وليس الحصر:

١- دراسة إدريس محمد صالح (٢٠٠٩): بعنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية): وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، اقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
عدم وجود تصنيف ثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة من المتوسطة في ليبيا. وأن مشكلة أصحاب المشروعات- من وجهة نظرهم- ليست في نقص الخبرة والمهارات الفنية والإدارية، وإنما في نقص الأموال الشخصية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات العمل. أما عن صعوبة التمويل المصرفي فإنه يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات. ويرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

٢- دراسة ميساء حبيب سلمان (٢٠٠٩) بعنوان (الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية)- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية: تناولت الباحثة في دراستها تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل استراتيجية تنموية داعمة، تلك المشروعات التي نشأت بتشجيع ودعم حكومي وفق خطة استراتيجية خاصة بتنمية المشروعات، ومدى نجاح هذه المشروعات في أداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت النتائج لهذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة بالإضافة إلى فرص العمل الموسمية، وتحسين مستوى الدخل وبالتالي التخفيف من الفقر، كما أن المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً في سورية

٣- الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها: دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة (المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية). تحاول هذه الدراسة التعرف على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تنتهجها الحكومة بغرض النهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها، وذلك لمحاولة حل مشاكل الفقر والبطالة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى. كما تهدف إلى التعرف على تطور الصناعات الصغيرة وأهميتها، والكشف عن أثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي على الصناعات الصغيرة. ومعرفة دور الصناعات الكبيرة في تنمية وتدعيم الصناعات الصغيرة، والتعرف على خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة، والصعوبات التي تواجهها، وأخيراً عملت الدراسة على محاولة تحديد استراتيجية مستقبلية للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها في المستقبل.

٤- دراسة رامي زيدان (٢٠٠٥): بعنوان (تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية): وقد نُفذت الدراسة على المشروعات الصناعية الصغيرة

والمتوسطة المسجلة لدى القطاع الخاص في سورية خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ – ٢٠٠١، وبحثت في أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول. كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة وأن جزءً منها مهدد بالانهيار في ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

٥- **دراسة (حداد والخطيب .٢٠٠٥) دور المشروعات الصغيرة جدآ والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وقد** هدفت هذه الدراسة الي معرفة ماهية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خصائصها ومميزاتها ومحدداتها ومفهوم الأردن ورؤيته لهذه المشروعات ، وتناولت الدراسة واقع هذه المشروعات من حيث التطور والتصنيع والتوزيع الجغرافي والكيان القانوني ومصادر تمويلها. وخلصت الدراسة الي النتائج التالية :

أ- ساهمت المشاريع الصغيرة بتوظيف (٤٥,٢٦%) اجمالي حجم الايدي العاملة من المشروعات الاقتصادية الأردنية في حين تشكل نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة (٩٩,٦%) من اجمالي المنشآت الاقتصادية الأردنية للفترة نفسها .

ب- تمتاز المشاريع الصغيرة بانتشارها الجغرافي الواسع مما يساعد في استقطاب الايدي العاملة ويساعد ذلك علي تخفيض حجم البطالة والفقر في الاقتصاد الأردني .

ت- لاتزال المشاريع الصغيرة في الأردن تواجه صعوبات ومشكلات ومعوقات مالية وإدارية وتسويقية وتنظيمية.

١١/١ التعليق على الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة نجد أن بعضها تحدث عن تفعيل دور المشروعات الصغيرة وبيان الأثر التنموى لها، والتعرف على أهم العقبات التي تقف فى طريق تنمية تلك المشروعات وتمنعها من أداء دورها فى عملية التنمية، وكذلك الاستراتيجيات الملائمة للنهوض بها.

وقد توصلت الدراسة من خلال المسح المرجعي للدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث الحالي الى أن هناك جهوداً كبيرة بذلت من قبل العديد من الباحثين، واجريت العديد من الابحاث والدراسات فى مجال التنمية الاقتصادية سواء فى إقامة وتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل دراسة كل من: (صالح،٢٠٠٩)، (ميساء، ٢٠٠٩)، (سلمان، ٢٠٠٩)، (Stoner, 19983)، (Decarlo,1980)، (زيدان، ٢٠٠٩)، (حداد، ٢٠٠٥).

<u>وبتحليل البيانات المتوفرة تمكن الدارس من الاستفادة بالآتي:</u>

- جمع الإطار النظري وجمع المعلومات، وتحديد المتغيرات واختيار منهج الدراسة وإجراءاتها والأساليب الإحصائية، والتعرف على كيفية تحليل الأبعاد الخاصة بمحاور ومتغيرات الدراسة.

- إبراز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية وبيان الاثر التنموي لها، والاستراتيجيات الملائمة للنهوض بها.
- إعداد أهداف البحث والمنهج المستخدم، وفى صياغة تساؤلات وفروض البحث.

ولتحديد الفجوة البحثية سوف يقوم الدارس بعرض أهداف الدراسات السابقة ونتائجها بالمقارنة مع أهداف الدراسة الحالية وتحديد الفجوة بينهما، على النحو التالي:

أولاً- اهداف الدراسات السابقة:

- بيان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية.
- معرفة ماهية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خصائصها ومميزاتها ومحدداتها.
- أهمية تفعيل دور هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التعرف على أبرز العوامل التى تساهم في تحسين أداء وتنمية المشروعات الصغيرة.
- التعرف على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة لتنمية دور الصناعات الصغيرة في التنمية

وقد اتفقت هذه الدراسات في نتائجها وكانت كالتالي:

- الدور البارز الذى تقوم به تلك المشروعات في التنمية.
- التعرف على أهمية تلك المشروعات في مواجهة البطالة والفقر.
- التعرف على الأثر التنموى للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً- الفجوة البحثية:

- لم تتعرض الدراسات السابقة الى دراسة وتحليل بيانات فعلية فى حدود مكانية، لتحسين أداء الأجهزة والجهات المنوطة بتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى تلك الحدود وما يماثلها.

ثالثا- أهداف الدراسة الحالية:

اختلفت الابحاث والدراسات السابقة فى الأهداف وفق طبيعة كل دراسة وبحث على حده، وقد استفاد منه الباحث فى صياغة المشكلة بأسلوب علمي وتحديدها، وتدعيم مشكلة الدراسة من خلال تحديد الفجوة البحثية بين الآليات المستخدمة سابقاً، والآليات المستخدمة حالياً.

رابعاً- المنهج:

اتفق الباحثين فى المنهج المستخدم بالدراسات السابقة على استخدام الاسلوب الوصفي، نظراً لملائمته لطبيعة هذه الدراسات والابحاث، وأيضاً عدم توافر البيانات الكافية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والظروف البيئة والبشرية والموارد الطبيعية لحدود مكانية معينة، حيث اختار كل باحث المنهج الملائم لطبيعة بحثه من أهداف، وتساؤلات، وفروض، ومدى توافر البيانات التى تعتمد عليها دراسته، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وكذلك استقراء وتحليل البيانات الإحصائية والرقمية المتوفرة الخاصة بها للتوصل للنتائج والتوصيات المقترحة والتي يمكن استخدمها والاسترشاد بها في مصر.

سادساً- عرض النتائج ومناقشتها:

استفاد الدارس من الابحاث والدراسات السابقة فى كيفية عرض النتائج ومناقشتها من خلال الاطلاع على الدراسات والابحاث السابقة.

القسم الثانى: الإطار التطبيقي

١/٢ مقدمة:

من خلال الاطلاع على البحوث التي اهتمت بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيفية تمويلها نجد أن الاهتمام بها جاء من منطلق أهمية المشروعات الصغيرة لكونها إحدى ركائز القطاع الصناعي الخاص. (بريهي، فارس كريم، نعيم ،حسين شريف، ، 2016 ، ص 303).

كما تلعب دوراً هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل وذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجها الأفراد والمؤسسات وعن طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتوفر الإنتاج ويتحقق الاكتفاء الذاتي، وتخلق فرص عمل جديدة تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة (M.H.M.,2014, PP 162- 177). وفي الدول المتقدمة والنامية يتضح من تجاربها ومن تجارب النمور الاسيوية اعتمادها الكلي على تنمية مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار ما يمسي حديثاً بحاضنات الإعمال. (N, Y, Mc Millan Company, 2014, p66).

وبالرجوع إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر نلاحظ مدى ارتباطها بالأحداث السياسية والاقتصادية ومرورها بعدة مراحل وتبدأ المرحلة الاولي منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي وحتى الوقت الراهن حيث مرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الاحداث التي اثرت فيها وتأثرت بها وسوف نعرض مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

٢/٢ مفهوم المشروعات الصغيرة:

لا يمكن تقديم تعريف نهائي ومفهوم محدد للمشروعات الصغيرة، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات، كذلك اختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى، وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، وبالتالي هناك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعني وتختلف في البلد الآخر كما قد تختلف في البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن هنا نجد التباين بين دولة وأخرى ومن مرحلة إلى أخرى في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة في بلد ما بما يتفق وإمكانياتها ومقدراتها وظروفها الاقتصادية. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى.

فمصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه، وأخذ التركيز على أهميته مؤخراً، على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكل المجتمعات ويشمل هذا المصطلح " الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية".

وربما يكون التعريف التالي هو تعريف بسيط ومقتضب، حيث يشير بشكل عام إلى مفهوم المشروعات الصغيرة وهو:

""كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر".

٣/٢ المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة:

يحمل مصطلح المشروع الصغيرة "Small Business" بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها:

- نوع المشروع الصغير
- الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال
- الحد الأدنى والحد الأقصى لرأس المال المستثمر
- طاقة المشروع الصغير
- المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير
- جودة منتجات المشروع الصغير
- شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات
- علاقة المشروع الصغير بالتصدير
- شكل المشروع الصغير من الناحية القانونية.

وكل هذه المعايير تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، ويمكن الاستناد إليها عند تعريفها، كمعيار عدد العمال، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم المبيعات فضلاً عن المعايير الأخرى التي تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بيد أنه يوجد أتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف المشروعات. وتصنف جميعها ضمن فئتين: (أحمد مرسى أحمد الخواص،2003).

- **المعايير الكمية:**

وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك .

- **المعايير الوصفية (الوظيفية):**

تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن المتوسطة والكبيرة من حيث:

- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية
- احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، فالتخصص الإداري قليل نسبياً
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال

ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية، وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة إلى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال مع أن هناك العديد من الدول التي تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى، ومن أكثر المعايير شيوعاً:

أ- **معيار العمالة:**

يمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها تداولاً، ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة وغيرها من المتوسطة والكبيرة يمتاز بعدد من المزايا منها:

- تسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
- مقياس ومعيار ثابت وموحد Stable Yardstick، خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.
- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

غير أن من عيوب هذا التعريف أيضاً اختلافه من دولة لأخرى، فضلا عن انه لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

ب- **معيار حجم الاستثمار:**

يعد حجم الاستثمار (رأس المال المستثمر) معيارا أساسياً في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمياً." لكن أهم ما يعاب على هذا المعيار هو صعوبة المقارنة بين الدول لاختلاف أسعار صرف العملات لديها".

ت- **قيمة المبيعات السنوية:**

يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق .

وتجدر الإشارة بأنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة كذلك المتوسطة، ففي دول مثل الأردن والعراق واليمن تستخدم معيار عدد العمال أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة فيما بينهم".

٤/٢ تعريف المشروعات الصغيرة:

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة، هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" هي كلمة لها مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة.

فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (٧٥) دولة. وقد يكون أكثر المعايير المستخدمة في الدول الصناعية هو معيار العمالة، وفيما يلى نتناول بالعرض لأهم التعاريف المستخدمة حول العالم:

- تعرف **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو** " المشروعات الصغيرة بأنها : تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ – ٥٠ عاملاً.

- **البنك الدولي** يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى ٥٠ عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى ٣ مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى ١٠ عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى ١٠٠ ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى ١٠ آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى ٣٠٠ عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى ١٠ مليون دولار، وما زاد عن ذلك فيصنف بالمشروعات الكبيرة.
- أما **منظمة العمل الدولية** فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها "الصناعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين١٠ إلى ٩٩- عامل، وما يزيد عن ٩٩ يعد صناعات كبيرة ".
- وقد اعتمد **الاتحاد الأوروبي** عنصرين أساسين لتحديد حجم المشروعات الصغير الأول عدد العاملين، والثاني على أحد عنصرين ماليين أحدهما دورة رأس المال والأخر ميزانية المشروع، وعلى هذا الأساس حدد الاتحاد الأوروبي تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن يكون عدد العاملين أقل من ٢٥٠ عامل ودورة رأسماله لا تزيد عن ٤٠ مليون يورو (أو ميزانية لا تتعدى ٢٧ مليون يورو).
- وتعرف المنشآت الصغيرة في **ماليزيا** بالاعتماد إلى معيار حجم المبيعات السنوية أو معيار عدد العمال الدائمين ويستند عليها في التمييز بينها وبين المتوسطة ومتناهية الصغر.
- وفي "**الهند** وهي إحدى الدول ذات الأداء المتميز في المشروعات الصغيرة فهي تعرفها بالدرجة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات في المعدات(الأصول الثابتة) في حدود ما بين ١٠ – ٥٠مليون روبية (١دولار أمريكي يعادل تقريباً ٤٥ روبية). والهند لا تضع حداً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعتمد نظاماً للاستثمار الرأسمالي في المشروعات الصغيرة ".
- ومن جانب آخر " هناك العديد من الدول التي ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المشروعات، وهو أحد أوجه القصور الكبيرة بالنسبة لهذا الموضوع في تلك الدول، في حين أن دولاً أخرى لديها تعاريف عديدة مختلفة " **فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك اختلافاً في تصنيف المنشآت بين نشاطٍ وآخر.**
- أما في **مصر** فيقصد بالمنشأة الصغيرة وفق قانون تنمية المنشآت الصغيرة، "كل شركة أو منشأه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً ".
- وبالنسبة **لدول مجلس التعاون الخليجي**، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات، حيث تعرف الصناعات الصغيرة " بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها من (٢) مليون وأقل من (٦) ملايين دولار، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها (٦) مليون دولار فأكثر".

يتضح من العرض السابق أنه ليست سمة تعريف محدد للمشروعات الصغيرة وإنما اختلفت التعاريف باختلاف الدول وهدف كل منها في تلك الدول.

٥/٢ خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يلاحظ أن خصائص المشروعات الصغيرة "منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها" وهو ما سيتم تفصيله لاحقاً. هذا وتتسم المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص من أهمها:

- **انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً:**

يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن "تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً "، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة. وفى حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى دورة رأسمال سريعة أي استرداد الأموال في أقل وقت ممكن.

- **قلة عدد العاملين في المشروع الصغير:**

لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة وبالتالي "قدرتها على امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان"، وبهذا تتميز المشروعات الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل

- **الجمع بين الإدارة والملكية:**

عادة ما يكون مالك المنشأة هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الصغيرة، إذ يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع.

وما تملكه هذه الخاصية من فوائد لصاحب المشروع الفرد – على عكس ما نجده في أحيان كثيرة في حالة الشركاء – من حيث الحصول على الاستقلال عن سلطة الآخرين والتحرر منها وامتلاك حرية القرار، أو التحكم فيما يفعل وكيفية ما يفعل، وأن ما يجنيه من أرباح سيؤول إليه مباشرة وإلى ما هنالك من مزايا.

إلا أنها تحمل كذلك عدة عيوب تتمثل أولاً "بالمجازفة برأس المال الذي يملكه أو الذي اقترضه والعمل لساعات أطول، وأن مسؤولية النجاح أو الفشل ورعاية من يعملون لحسابه ستقع على عاتقه وأنه سيتحمل مسؤولية القيام بكل وظائف المشروع إذا لزم الأمر".

- **تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:**

تتسم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث بالشكل الذي تتطلبها المشاريع المتوسطة والكبيرة، وذلك نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً؛ ويعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات و الآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال.

- **القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار:**

أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق، وتتميز بسرعة وسهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة.

المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

- **الانتشار الجغرافي الواسع:**

تتميز المشروعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان. وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، الذي غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات "(مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المتوازنة)".

إضافة إلى غير ذلك من الخصائص كإمكانية إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها، وارتفاع قدرة أصحابها الذاتية على الابتكار، (ففي اليابان يعزى ٥٢% من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات)، كذلك اعتمادها على الموارد المحلية في إنتاجها فضلاً عن قدرتها في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وإلى ما هنالك.

وقد لخصت خصائص هذه المشروعات بشكل مكثف وسريع على أن "منشآت الأعمال الصغيرة مرنة، وهي الأكثر عدداً، ويمكنها تسويق منتجات جديدة، ويمكن أن تختفي بسرعة" نظراً لارتفاع درجة المخاطرة فيها.

٦/٢ أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات:

أولا :التصنيف حسب الأعمال(مجموعات)، وتتضن ثلاث مجموعات:

- الأعمال الأولية وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.
- الصناعات التحويلية وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة (أي تصبح ذات قيمة مضافة) بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.
- مشروعات الخدمات والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

ثانياً: التصنيف حسب النشاط، وتتضن ثلاث أقسام :

- **المشاريع الإنتاجية:** تعتمد على تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة "والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) ويكون هناك تماثل في الإنتاج والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة"، وبدورها تنقسم إلى نوعان:

- المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.
- المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.

- **المشروعات الخدمية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة و الإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.
- **المشروعات التجارية:** أساسها شراء و بيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع) وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة. وهنا نشير إلى" أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع".

ثالثاً: التصنيف تحت مسمى الصناعات الصغيرة، ويتضمن:

وهو تصنيف متبع فى غالبية دول العالم، حيث يفند المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة فقط تحت مسمى "الصناعات الصغيرة " في معظم دول العالم وهي:

- الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.
- الصناعات التي تستخدم طرق الإنتاج مابين الحديثة والتقليدية وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والأثاث، إلخ .
- الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيماوية، الطبية، إلخ) والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة .

رابعاً: التصنيف من حيث المجال، الهدف، نظم الانتاج، الشكل القانوني، ويتضمن :

أمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني على النحو المبين بالشكل التالي.

شكل رقم (١)

أنواع المشروعات الصغيرة

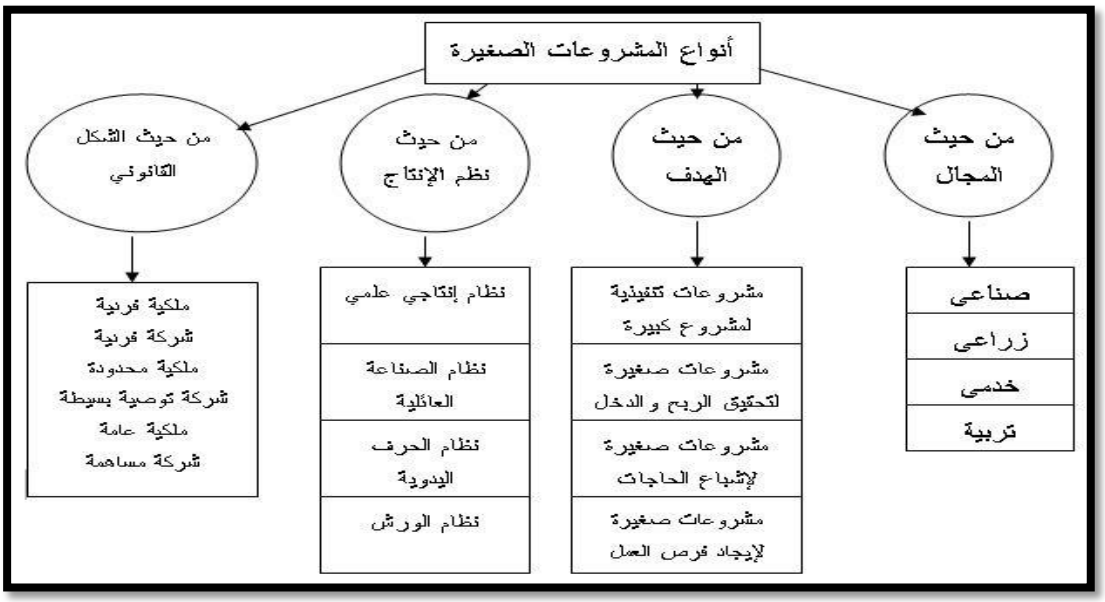

القسم الثالث: الإطار التحليلي

١/٣ الخبرات الدولية فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل قضية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتتجسد أهميتها، بدرجة أساسية في الآتى:

- قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة أ رسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعانيها غالبية الدول المتخلفة خاصة عند الشباب.
- تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة ، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه، وزيادة القيمة المضافة المحلية.
- تمتاز بكفاءة استخدام أ رس المال نظرا للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته، وحرص المالك على نجاح مشروعه وادارته بالطريقة المثلى.

وبالرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام ورعاية الدول المتقدمة والنامية، فان منطلق الاهتمام وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول النامية ؛ فالدول المتقدمة أدركت أهمية هده المشروعات لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسيطة، أما في الدول النامية كمصر مثلا فكان اهتمامها بهذا النوع من المشروعات منطلقا من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتقلص دور الدولة في الاستثمار، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وضعف قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من الوافدين إلى **سوق العمل** . وبتشجيع ودعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، قامت هذه الدول بعدة مباد ا رت للإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل حاملي هذه المشاريع خاصة الجمعيات التنموية.

وقد أثبتت تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المحور الأساسي في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصاد ا رت وخلق مناصب جديدة للشغل خاصة في العالم القروي والمناطق النائية، كما تساهم هده المشروعات بحوالي ٤٦% من الناتج المحلي العالمي، وتمثل ٦٥ % من إجمالي الناتج القومي في أوروبا مقابل٤٥ % بالولايات المتحدة الأمريكية .أما في اليابان فان ٨١% من الوظائف هي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أدركت **<u>النمور الأسيوية</u>** أهمية هده المشروعات، واتخذت منها ركيزة لتحقيق أهدفها التنموية، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠ % من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما أنها توفر ما بين ٥٠-٦٠%من إجمالي ف رص الشغل، ففي كوريا الجنوبية نلاحظ أن الدولة تمنح حوافز واعفاءات ضريبية لنشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنشأت هيئة لتطويرها خاصة في قطاع التكنولوجيات الحديثة والخدمات والسياحة التضامنية.

أما **<u>كندا</u>** فقد أدركت هي الأخرى أن هدا النوع من المشروعات يمثل اكبر قطاع لخلق فرص الشغل في الدولة(حوالي ٨٠ % من إجمالي فرص العمل)، فابتكرت عددا من الهياكل وبرامج المساعدات المالية والتقنية لتضمن نموا صحيحا لمنظماتها، حتى تساهم بشكل اكبر في الإنتاج الداخلي الخام وتسهيل عملية خلق الوظائف الجديدة.

ويوجد **بكندا** ثلاث منظمات لمساعدة المواطنين على تمويل مشروعاتهم بالقروض أو لضماناتها؛ وهي صندوق المشروعات الصغيرة ويغطي مختلف المناطق، وشركة التنمية الصناعية وتغطي خدمات التنمية الصناعية، والبنك الفيدرالي لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويغطي كذلك جميع أنحاء كندا.

أما **اليابان** فقد حققت تقدما كبيرا في هدا المجال مند بداية الستينات ووضعت سياسة ثابتة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسط ، لتصبح هده المنشآت ذات قدرة تنافسية عالية .وقد تمثلت هده السياسة في قيام الحكومة اليابانية باتخاذ اجراءات لتشجيع هده المشروعات وسنت قوانين للجمعيات التعاونية، زيادة على توفير جميع الآليات لتشخيص المشكلات والتحديات التي تواجه حاملي هده المشاريع بالإضافة إلى إنشاء معهد لتدريب وتعليم العاملين بهده المنشآت واصدار قانون بشأن تحسين الإجراءات الاستثنائية لزيادة التطور التكنولوجي لها.

وقد اكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في **الدول العربية** من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توافر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. ففي اليمن مثلا تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٩٦% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005، وحوالي ٧٧ % و ٥٩% و ٢٥ % في كل من الج ا زئر، وفلسطين، والمملكة العربية السعودية على الترتيب خلال العام نفسه. كما تمثل هده المشروعات في الأردن نسبة ٩٢,٧ % من إجمالي عدد المشروعات، وتساهم بنسبة ٢٨,٧ % من الناتج المحلي الإجمالي، والدي يعتبر منخفضا مقارنة مع دول عربية أخرى . وتمثل هذه المشروعات ٨٦,١ % من إجمالي عدد المشروعات الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وما يقارب ٧٦ % من إجمالي المشروعات الصناعية العاملة في مملكة البحرين. وتمثل أيضا أكثر من ٩٩% من المشروعات الخاصة غير الزراعية، وحوالى ٧٥ % من عمالة القطاع الخاص في مصر.

٢/٣ دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية(في ضوء الخبرات الدولية):

تشير الكثير من البحوث والدراسات والتقارير على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة، وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد العالمي والاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

وتشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن" بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات كبيرة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغير(UNIDO ، ٢٠١٩). والجدول التالي يعرض دور المشروعات الصغيرة فى نمو الاقتصاد العالمي للتجارة العالمية.

جدول رقم (١)

اجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمشروعات الكبيرة على مستوى العالم ٢٠١٩

م	المشروعات الصغيرة والمتوسطة	المشروعات الكبرى
اجمالي المشروعات	%٩٠	%١٠
الناتج المحلي العالمي	%٤٦	%٥٤

المصدر: اعتماداً على (UNIDO، ٢٠١٩).

يتبين من الجدول السابق أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو % 90 من إجمالي المشروعات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشروعات بحوالي % 46 من الناتج المحلى العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة بنحو 85 ، % 51 %من إجمالي الناتج المحلى في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب.

كما تشير التقارير الدولية(UNIDO ، ٢٠١٩) إلى دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية لبعض دول العالم، على النحو التالى:

- توليد نحو % 52 من فرص العمل لدى القطاع الخاص وأكثر من نصف الدخل القومي في الولايات المتحدة الأميركية، حيث يوجد بها أكثر من 24 مليون مشروع صغير، كما تساهم بنحو ٨٠ % من كل الإبداعات والابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي، وتمد ٧٦ % من العاملين بفرص العمل والتدريب الأولى لهم.
- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصاد الياباني حيث تمثل حوالي ٩٩,٤ % من عدد المشروعات بها، وتستخدم أكثر من % 84.4 من إجمالي العمالة في اليابان."

ويشير الجدول رقم (٢) إلى حجم مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول خلال عام ٢٠١٩.

جدول رقم (٢)

نسب مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول ٢٠١٩

الدولة	نسب الصادرات من المشروعات الصغيرة والمتوسطة	الترتيب
مصر	%٤	الرابعة
إيطاليا	%٤٩	الأولى
جنوب افريقيا	%٣٦	الثانية
المغرب	%٣١	الثالثة

المصدر: اعتماداً على (UNIDO، ٢٠١٩).

يتبين من الجدول السابق أن المنتجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر؛ لا تستطيع النفاذ للأسواق الخارجية إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الأخر ، حيث تساهم بنسبة ٤ % من الصادرات المصرية بينما تساهم بنسبة ٤٩ % في إيطاليا و ٣٦ % بجنوب افريقيا و ٣١ % في المغرب، وقد يرجع ذلك إلى نقص التسويق وغياب السياسات التى تدعم دور هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية، وذلك بالرغم من اسهامها الكبير في تلبية احتياجات الأسواق المحلية.

٢/٣ بعض مؤشرات الوضع الحالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

بلغ اجمالي عدد المنشآت بالقطاع الحكومي والخاص ٦,٤ مليون نحو وفقا لبيانات التعداد العام للمنشآت لعام ٢٠١٧، مقابل ٤,٦ مليون منشأة عام ٢٠٠٦ أي بزيادة مقدارها ٣٩%، وقد احتلت محافظة القاهرة اعلى نسبة للمنشآت العامة بلغت ١٢%، وكانت اقل المشروعات في محافظتي الوادي الجديد وجنوب سيناء بنسبة ٠,٣% عام ٢٠١٧. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧). وبصفة عامة تتركز ٧٥% من المشروعات في القاهرة والإسكندرية والدقهلية والشرقية والقليوبية والغربية والبحيرة والجيزة.

ويتناول العرض التالي لأهم المؤشرات الاحصائية ذات الصلة بواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٦/٢٠١٧)- (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، ٢٠١٨)، والتي يتبين منها مايلي:

- بلغ إجمالي عدد منشآت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة على مستوى المحافظات ٢,٤ مليون منشأة، يعمل بها نحو ٦,٣ ملايين عامل، يتقاضون اجوراً بهذه المنشآت تصل إلى نحو ٣٦,٤ مليار جنيه، وبلغ متوسط أجر العامل بها إلى نحو ٥,٨ الف جنيه سنوياً.

  بلغت قيمة الانتاج التام لهذه المشروعات نحو ٤٠٣,٨ مليارات جنيه، وتصل القيمة المضافة الإجمالية لهذه المشروعات إلى نحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه وذلك وفقاً لبيانات التعداد الاقتصادي.
- يبلغ إجمالي عدد منشآت المشروعات الصغيرة على مستوى المحافظات نحو ٤,٧ ألف منشأة، يعمل بها ٣٢٢,٦ ألف عامل، يتقاضون اجوراً تصل إلى نحو ٨,١ مليار جنيه، ويبلغ متوسط أجر العامل بها إلى نحو ٢٥,٢ ألف جنيه سنوياً.

  بلغت قيمة الانتاج التام لهذه المشروعات نحو ٩٨,٧ مليار جنيه، وتصل القيمة المضافة الإجمالية لهذه المشروعات إلى نحو ٧٧ مليار جنيه، وذلك وفقاً لبيانات التعداد الاقتصادي.
- بلغ إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الإجتماعي للتنمية ١,٢ مليون، تأتي محافظة المنيا في المرتبة الأولى حيث تستحوذ على ١٥٠,٧ألف مشروع بنسبة ١٣,١% من إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر ، تأتي محافظة البحيرة في المرتبة الثانية بحد ١٣٦,٩ ألف مشروع بنسبة ١١,٩% من نفس الإجمالي.
- بلغ إجمالي قيمة القروض للمشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الإجتماعي للتنمية ٦,٤ مليارات جنيه، وتأتي محافظة البحيرة في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة القروض الممولة للمشروعات بنسبة ١٤,٧% من إجمالي قيمة القروض تأتي محافظة المنيا في المرتبة الثانية بنسبة ١١,٥%.
- بلغ إجمالي عدد فرص العمل للمشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الإجتماعي للتنمية نحو ١,٥ مليون فرصة عمل، تأتي محافظة البحيرة في المرتبة الأولى بنسبة ١٢,٥% من إجمالي عدد فرص العمل، تليها المنيا في المرتبة الثانية بنسبة ١٢,٤%.
- بلغ عدد المشروعات التي تساهم فيها المرأة ٥٧٨,٢ ألف مشروع بنسبة ٥٠,٣% من إجمالي عدد المشروعات.

- بلغ إجمالى عدد المشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الإجتماعى للتنمية ١٠٥ ألف حوالى ١٠٥ ألف مشروع، تأتى محافظة الشرقية فى المرتبة الأولى بنسبة ٨% من إجمالى عدد المشروعات، اما محافظة القاهرة تأتى فى المرتبة الثانية بنسبة ٧,٨% من نفس الإجمالى.
- بلغ إجمالى قيمة القروض للمشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الإجتماعى للتنمية نحو ١٥مليارات جنيه، وتأتى محافظة القاهرة فى المرتبة الأولى بنسبة ١٣,٤% من إجمالى قيمة القروض، تليها محافظة الدقهلية بنسبة ٩% من نفس الإجمالى.
- بلغ إجمالى عدد فرص العمل للمشروعات الصغيرة ٤٥٠ ألف فرصة عمل، تأتى محافظة القاهرة فى المرتبة الأولى بنسبة ١٠,١% من إجمالى عدد فرص العمل، تليها محافظة الدقهلية بنسبة ٨,٤% من نفس الإجمالى.
- بلغ نسبة المشروعات التى تساهم فيها المرأة ٢٤,٨% من إجمالى عدد المشروعات، تأتى محافظة الشرقية فى المرتبة الأولى لمشروعات المرأة بنسبة ٨,٥% من إجمالى عدد مشروعات المرأة .
- بلغ إجمالى عدد المشروعات متناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية المحلية نحو ٤٥ ألف مشروع، تأتى محافظة سوهاج فى المرتبة الأولى بنسبة ١٥,٥% من إجمالى عدد المشروعات، تليها محافظة المنيا فى المرتبة الثانية بنسبة ١٥,٢% من نفس الإجمالى.
- بلغ إجمالى قيمة القروض نحو ١٧٥ مليون جنيه، تأتى محافظة سوهاج فى المرتبة الأولى بنسبة ١٦,٧%، يليها محافظة المنيا ب بنسبة ١٣,٧% من نفس الإجمالى .
- بلغ إجمالى عدد المشروعات متناهية الصغر طبقاً للنشاط الاقتصادى ٤٥ ألف مشروع، يأتى نشاط الإنتاج الحيوانى فى المرتبة الأولى بنسبة ٧٧,٧% من إجمالى عدد المشروعات، يليه نشاط بيع الملابس والمفروشات بنسبة ٤,٩% من نفس الإجمالى.
- بلغ إجمالى قيمة قروض المشروعات متناهية الصغر والممولة من صندوق التنمية المحلية نحو ١٧٥ مليون جنيه، يأتى نشاط الإنتاج الحيوانى بأعلى قيمة بنسبة ٨١,٨% من إجمالى القروض، يليه نشاط الميكنة الزراعية بنسبة ٣,٨% من نفس الإجمالى.
- بلغ عدد فرص العمل للمشروعات متناهية الصغر ٨٥ ألف فرصة، يأتى نشاط الانتاج الزراعى فى المرتبة الأولى بنسبة ٦٢,٥% من إجمالى عدد فرص العمل، يليه الأنشطة التجارية بنسبة ٢٣,٦% .
- بلغ إجمالى قيمة القرض للمشروعات متناهية الصغر نحو ٢٧٥ مليون جنيه، يأتى إقليم جنوب الصعيد فى المرتبة الأولى بأكبر بنسبة ٣٨,٨% من إجمالى قيمة القروض، يليه إقليم الدلتا بنسبة ٣٦,٦% من نفس الإجمالى.

وبصفة عامة تتركز غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى القطاع الخاص، والذى يستحوذ على نحو ٩١% من هذه المشروعات، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢)

التوزيع النسبي للمشروعات العاملة في تعداد ٢٠١٧

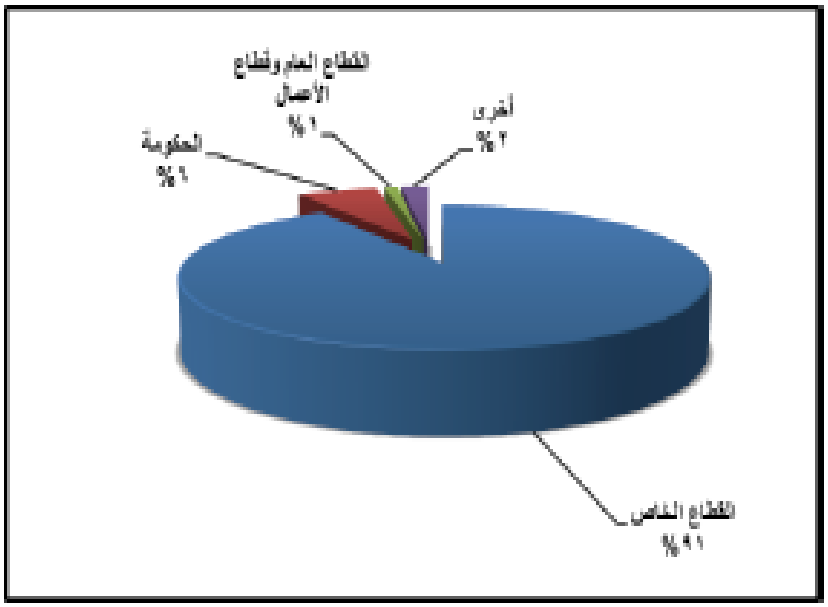

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

٤/٣ دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد المصري :

أوضح العرض السابق لمؤشرات الوضع الحالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الدور الواضح لهذه المشروعات في التنمية الاقتصادية، خاصة وأنه أسهم في توظيف اكثر من ٦,٣ مليون عامل مما كان له دور واضح في خفض معدلات البطالة على مستوى المحافظات، كما اسهم في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد المصري، حيث تصل القيمة المضافة الإجمالية لهذه المشروعات إلى نحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه وذلك وفقاً لبيانات التعداد الاقتصادى. كما يستحوذ القطاع الخاص على نحو ٩١% من هذه المشروعات والتي تنتشر بغالبية المحافظات المصرية، وذلك بالرغم من تركز نحو ٧٥% من هذه المشروعات في محافظات القاهرة والإسكندرية والدقهلية والشرقية والقليوبية والغربية والبحيرة والجيزة.

١/٤/٣ التوزيع النسبي للمنشآت طبقا للنشاط الاقتصادي:

يساهم التوزيع المكاني لمنشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في توفير الكثير من السلع والخدمات على مستوى المحافظات، حيث يتبين من دراسة الشكل رقم (٣) إلى تنوع مجالات عمل هذه أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتركز في الأنشطة الخدمية بنسبة تصل إلى نحو ٧٣% (تتضمن تجارة الجملة والتجزئة، الخدمات الأخرى...الخ)، يليها قطاع الصناعات التحويلية بنسبة تصل إلى نحو ١٣%، والزراعة وصيد السمك بنسبة ٥% من إجمالي المنشآت العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

شكل رقم (٣)

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة

طبقا للنشاط الاقتصادي لعام ٢٠١٧

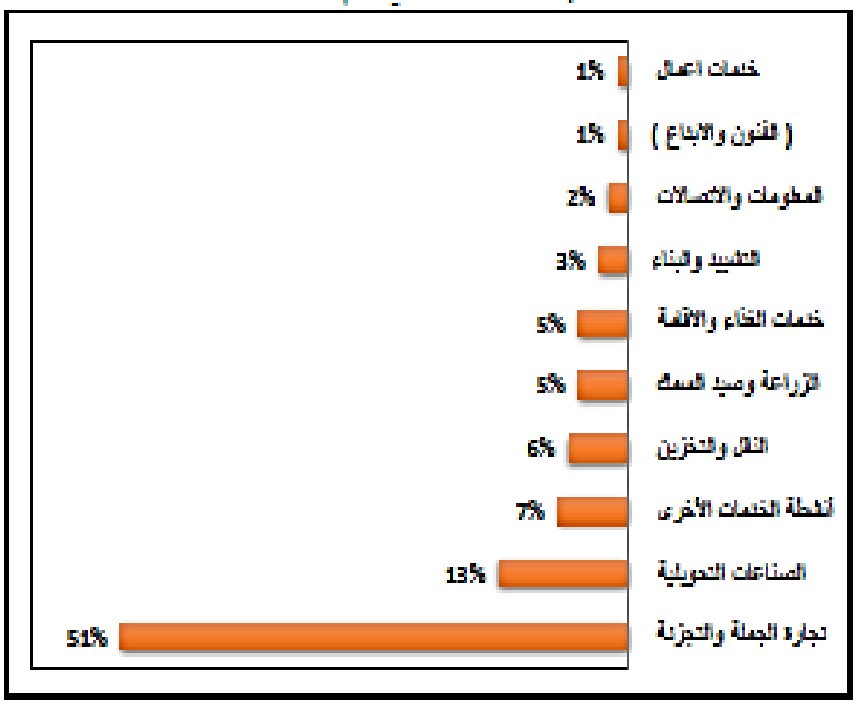

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

٢/٤/٣ تصنيف منشآت المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا للحجم:

يعكس المعيار الخاص بحجم المنشآت الصغيرة والمتوسطة درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي للمنشآت العاملة، ومدى استيعابها للعمالة ومن ثم مساهمتها فى حل مشكلة البطالة. وتبين دراسة الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٤) التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب حجم العمالة.

جدول رقم(٣)

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لعام ٢٠١٧

منشأت	الحجم بعدد العمال	المساهمة في اجمالي التوظيف	التوزيع النسبي لكل من المنشأت
شركات متناهية الصغر	٤-٦ عامل	%٥٨,٠	%٩٧,٠
شركات صغيرة	٥- ٤٩ عامل	%٢٢,٠	%٧,٨
شركات متوسطة	٥٠-٩٩عامل	%٣,٠	%٠,١
شركات كبيرة	١٠٠ عامل فاكثر	%١٧,٠	%٠,١

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧)

شكل رقم (٤)

التوزيع النسبي للعمالة والمنشآت العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

طبقا للحجم لعام ٢٠١٧

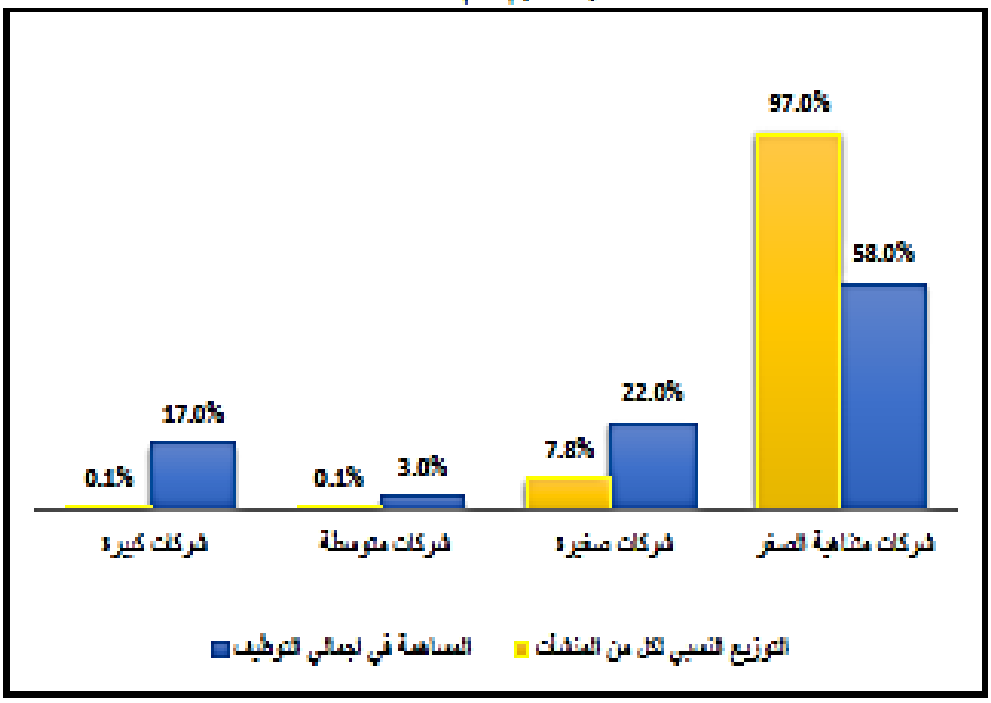

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

يتضح من الجدول والشكل السابقين تضاؤل نسبة المنشآت المتوسطة، وضعف مساهمتها في التشغيل مما يعزز من أهمية دعم المشروعات المتوسطة ومساندة المشروعات الصغيرة لتطويرها.

٣/٤/٣ تصنيف منشآت المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لرأس المال:

اتضح من العرض السابق وجود ما يقرب من ٤,١ مليون منشأة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يستحوذ القطاع الخاص غير الزراعي على ما يقرب من ٩١% منها، تساهم بنحو ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي القومي، وكما توفر نحو ٧٥% من حجم فرص العامل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مرجع سابق).

ويتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة. وفي حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى دورة رأسمال سريعة أي استرداد الأموال في أقل وقت ممكن، ويبين الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٥) التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب طبقا لرأس المال وحجم الصادرات

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

طبقا لرأس المال وحجم الصادرات عام ٢٠١٧

م	رأس المال	تقوم بالتصدير	لا تقوم بالتصدير
١	أقل من ٢٥٠ ألف جنيه	١,٨	٩١,٢
٢	٢٥٠ ألف– أقل من مليون جنيه	١١,٦	٨٨,٤
٣	مليون – أقل من ٥ مليون جنيه	٢٠,٨	٧٩,٢
٤	٥ مليون – أقل من مليون جنيه	٢٧	٧٣
٥	١٥ مليون – أقل من ٣٠ مليون جنيه	٢٧,١	٧٢,٩
٦	اكثر من ٣٠ مليون جنيه	٢٤,٤	٧٥,٦

المصدر: اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شكل رقم (٥)

التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

طبقا لرأس المال وحجم الصادرات عام ٢٠١٧

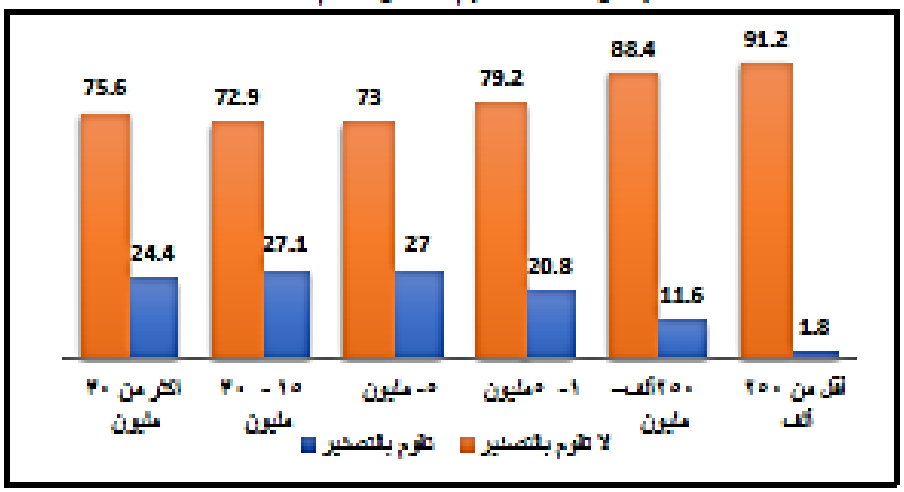

المصدر: من عمل الدارس اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

يتضح من الجدول والشكل السابقين وجود ارتباط إيجابي بين كل من حجم رأس المال وعدد العاملين وحجم التصدير، وعلى سبيل المثال وليس الحصر نجد أن كلما زاد راس المال ارتفعت حجم الصادرات.

٥/٣ دور الدولة في وضع الاستراتيجيات التنموية لحل مشاكل المشروعات الصغيرة:

بداية إننا ندرك تماماً أن مفهوم التنمية عموماً مفهوماً واسعاً وشمولياً، " ومهما جرت محاولات لوضعها في إطار محدد والخروج بتعريف– جامع مانع – فإن النتيجة غير مرفقة حتماً، ولكن هناك اتفاق عام على اعتبار التنمية مدخلاً ومنهجاً ووسيلة وأداة للتغيير الاجتماعي الإرادي الواعي المنظم الموجه والمرجه، وأنها تتطلب اختيار استراتيجية ملائمة أو تخطيط مناسب إذا أريد لها أن تكون تنمية حقيقية، حيث الهدف العام لهذه الاستراتيجية إحداث

التغيير الإيجابي الحقيقي في المجتمع، والذي يتم عن طريق التخلي عن ممارسات وسياسات وسلوكيات واتجاهات ومستويات أداء اقتصادي وفني واجتماعي غير فعالة، وتطويرها إلى الأفضل والأحدث والأكثر إنتاجية وكفاءة وفاعلية تفق والبعد الحضاري لهذا المجتمع". وجدير بالذكر أنه لكي تتحقق الاستراتيجية الرئيسية، لابد أن تحتويها أو تصب فيها مجموعة من مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية والتي يجب أن تعمل بشكل متناسق ومتناغم.

وفي هذا السياق فقد أصبحت المشروعات الصغيرة أحد أهم عناصر استراتيجيات التنمية والتطوير الاقتصادي في معظم دول العالم، مما يتطلب صياغة استراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة وضع خطة وطنية لدعم وتشجيع ورعاية هذه المشروعات، بحيث تتضح بها الأهداف وتتحدد بموجبها الآليات والأدوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ضمن جدول زمني واضح، وذلك انسجاماً مع استراتيجية التنمية من جهة، وإمكانية المشاركة والتنسيق فيما بين الأطراف المعنية في الدولة من جهة أخرى. وعليه فإن تحقيق استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة يعني جملة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة سواء:

- في مجال سياسة التشريع والتنظيم:

من حيث وضع إطار قانوني محدد للمشروعات الصغيرة متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات، مما يسهل من عملية التنسيق بين الجهود المبذولة بين مختلف الأطراف المعنية، ويساعد على إيجاد سياسة واضحة ومشجعة لتنمية هذا القطاع"، ومن "حيث اختصار وتسهيل الإجراءات الإدارية من منح التراخيص وغيرها لدى الدوائر الرسمية ذات الصلة، إلى العمل على إحداث وتنظيم المناطق الصناعية والإنتاجية من أجل حل إشكالية القطاع الغير منظم".

- في مجال سياسة التمويل:

وذلك عبر مؤسسات تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة سواء المؤسسات الدولية أو المؤسسات الحكومية والبنوك الوطنية أو حتى المنظمات الأهلية، ولعل أهم ما يرد في هذا المجال هو ضرورة تأمين التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض بشروط ميسرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبة وأسعار الفائدة المشجعة . إضافة إلى تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة حيث أن "سياسة تأمين الضمان والرهون تمنع المقترضين الصغار من أصحاب المشروعات الناجحة من الاقتراض"، كذلك تقديم الحوافز الضريبية والإعفاءات منها، إلى إمكانية إنشاء بنوك متخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة .

- في مجال سياسة الدعم الفني:

تتم من خلال دعم المشروعات الصغيرة بالخدمات الفنية المختلفة التي تحتاجها بدءاً من التدريب والتأهيل سواء الإداري والفني، التي يسبق المشروع وكذلك الدراسات التسويقية الاستشارية، وإنشاء شركات متخصصة لتسويق منتجات هذه المشروعات، إلى إقامة المعارض الدائمة للمشروعات الصغيرة داخلياً والتشجيع للمشاركة في المعارض الخارجية، كذلك التعريف بهذه المشروعات ومنتجاتها القابلة للتصدير عبر كافة وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، إضافة إلى تشجيع التعاقد من الباطن بين المشروعات الصغيرة والكبيرة.

٦/٣ النتائج:

كشفت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي عن النتائج الآتية:

- لا يوجد تعريف نهائي ومحدد للمشروعات الصغيرة، وإنما هو تعريف نسبي يختلف من بلد إلى آخر ومن زمن إلى آخر ومن قطاع إلى آخر أيضاً حتى داخل البلد نفسه، وذلك وفقاً لمحددات هذا التعريف والمعايير المستخدمة في تقنينه.
- هناك الكثير من التجارب الدولية الهامة والمميزة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل تجارب لبلدان نامية وأكثر نمواً ومتطورة، ومن الضرورة بمكان الاطلاع عليها وإمكانية الاستفادة منها لتطوير التجربة السورية في مجال تنمية المشروعات عموماً الصغيرة والمتوسطة منها ومتناهية الصغر.
- تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٠% من إجمالي المشروعات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشروعات بحوالي ٤٦% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من دول المتقدم والأقل تقدماً عل السواء.
- تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً واضحاً في التنمية الاقتصادية، حيث تسهم في توظيف نحو ٦,٣ مليون عامل، مما إلى خفض معدلات البطالة على مستوى المحافظات، كما تساهم في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد المصري، حيث تصل القيمة المضافة الإجمالية لهذه المشروعات إلى نحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه.
- يستحوذ القطاع الخاص على نحو ٩١% من هذه المشروعات والتي تنتشر بغالبية المحافظات المصرية، وتتركز نحو ٧٥% من هذه المشروعات في محافظات القاهرة والإسكندرية والدقهلية والشرقية والقليوبية والغربية والبحيرة والجيزة.
- غالبية المنتجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر؛ لا تستطيع النفاذ للأسواق الخارجية إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الأخرى، حيث تساهم بنسبة ٤% من الصادرات المصرية بينما تساهم بنسبة ٤٩% في إيطاليا و ٣٦% بجنوب افريقيا و ٣١% في المغرب، وقد يرجع ذلك إلى نقص التسويق وغياب السياسات التي تدعم دور هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية، وذلك بالرغم من اسهامها الكبير في تلبية احتياجات الأسواق المحلية.
- تتضاءل نسبة مساهمتها المنشآت المتوسطة، بالإضافة إلى ضعف مساهمتها في التشغيل مما يتطلب دعم المشروعات المتوسطة ومساندة المشروعات الصغيرة لتطويرها.
- التأكيد على أهمية صياغة استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاسراع بوضع خطة وطنية لدعم وتشجيع ورعاية هذه المشروعات، بحيث تتضح بها الأهداف وتتحدد بموجبها الآليات والأدوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ضمن جدول زمني واضح، وذلك انسجاماً مع استراتيجية التنمية من جهة، وإمكانية المشاركة والتنسيق فيما بين الأطراف المعنية في الدولة من جهة أخرى.

٧/٣ التوصيات والمقترحات:

انطلاقا مما تم استعراضه في البحث، ومما تبين معنا خلاله أن نجاح المشروعات الصغيرة يرتبط بكل خطوة من خطوات مسيرتها بدءاً من الفكرة إلى التنفيذ مروراً بالتسويق وانتهاءً بالتحسين والتطوير، فلا بد من المساهمة في تلبية متطلبات نمو وتطوير المشروعات الصغيرة من خلال منظومة خدمات متكاملة، وابتكار آليات متنوعة ومتطورة لتقديم هذه الخدمات. الأمر الذي يساهم في تفعيل دور المشروعات الصغيرة عموماً، لا سيما تلك التي تعمل في ظل استراتيجية تنموية داعمة من أجل دعمها في تحقيق الأثر التنموي المرتقب من إحداثها، وتمكينها من النمو والانتشار بشكل سليم وناجح بما يساهم في أداء دورها بفاعلية أكبر في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن غاية البحث أن يلقي الضوء على بعض (التوصيات والمقترحات) التي خلص إليها الدارس، وكان من الضرورة والأهمية بمكان أن تطرح على طاولة البحث والنقاش والمتابعة وتكون هذه الدراسة ما هي إلا بداية تستوجب الاستمرارية، حيث أدرجت جملة من التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

- ضرورة متابعة الاهتمام الحكومي المصري بالمشروعات الصغيرة وإعطائها الدعم والمساندة الحقيقيان، على أن يكون هذا الاهتمام عملياً وواقعياً بعيداً عن التنظير والشفهية، من خلال جهاز تنمية المشروعات.
- تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية.
- أهمية التكامل بين سياسات وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية، حيث أنه في ظل الافتقار إلى هذا التكامل يوجد خطر من أن تكون المحصلة النهائية إطارا مفككاً للسياسات لا يقدم النتائج المرجوة منه لخدمة هذا القطاع بشكل خاص وخدمة الاقتصاد بأكمله بوجه عام" حيث يتوجب على الحكومات مهام مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خوض مسارها الآمن في التنمية العالمية، ومساعدها في تأسيس خارطة لمسارها هذا عبر تنفيذ برامج تنموية تمكنها من تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومواكبة المنافسة العالمية".
- التأكيد على ضرورة إجراء الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الملحة للمجتمع المحلي، وعمل خارطة للمشاريع الصغيرة على مستوى الدولة وبشكل دوري، لدراسة واقع المشروعات الصغيرة القائمة بالفعل ووضعها في الخريطة الجغرافية وتقييم جدوى الأنشطة المعنية والمكملة لهذه المشروعات، الأمر الذي من شأنه المساعدة في وضع خطط العمل، والتوصل إلى احتمالات تطور مختلف الصناعات والقطاعات والمهارات التي يمكن أن تكون مطلوبة فيها، مما يؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية انطلقت من مقدمات واقعية .
- العمل على تشجيع تقديم الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة، كالإعفاء من رسوم التأسيس التي يشجع إنشاء العديد من المشروعات ويساهم في تخفيض تكلفتها، كذلك تخفيف العبء الضريبي في السنوات الأولى من تأسيس المشروعات الصغيرة لاعتبارها السنوات الأصعب في عمر المشروع.
- تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحر في المجتمع لتشمل جميع الراغبين في إقامة مشروعاتهم الخاصة والذين يملكون أفكاراً خاصة وإمكانيات تؤهلهم ليصبحوا أصحاب مشاريع ناجحين، وتشجيع دور الإعلام في حملات التوعية العامة.

- بناء شراكة علمية حقيقية بين الجهة الراعية والجامعات والمعاهد البحثية المصرية لتنفيذ برامج فكر العمل الحر، وأهمية الاستثمار في القطاع الخاص لدفع عجلة التنمية، وذلك عبر التوجه مباشرة إلى شريحة الشباب المؤهلين لدخول سوق العمل بغية تنمية روح المبادرة والنوعية المبتكرة لهم بفرص العمل المتاحة عن طريق إنشاء مشاريعهم المستقبلية الخاصة.
- تنظيم المعارض الخاصة بمنتجات هذه المشروعات، والتشجيع على المشاركة بها وبالفعاليات ذات الصلة – الوطنية منها والدولية– وتقديم الدعم لهذه المشاركة، مع العلم بأنه تم إقامة مثل هذه المعرض لسنتين متتاليتين من قبل الجهة الراعية وتوقف فيما بعد.
- تشجيع التسويق عبر الانترنت، من خلال إنشاء موقع خاص بالمشروعات الصغيرة ومنتجاتها على الشبكة الالكترونية، للتعريف بالمشروعات الصغيرة الوطنية ونشاطاتها وطبيعة منتجاتها.
- تشجيع أسلوب العمل بنظام منح حقوق (الامتياز التجاري) في خلق أعمال ناجحة قادرة على المنافسة على الساحة الدولية لما تتمتع به من مواصفات قياسية ترقى للعالمية، وهذا يعني الاستفادة من حق الامتياز لمؤسسة مشهورة و أخذ الترخيص منها بوضع العلامة التجارية على منتج المشروع الصغير، شريطة تطبيق نفس مواصفات منتج المؤسسة الشهيرة، وقد أثبت هذا الأسلوب نجاحه في الكثير من التجارب الدولية لا سيما في مصر (حيث تم منح حق الامتياز التجاري المعروف "الفرنشايز" في ٢٠٠١، إذ ترتفع نسبة نجاح المشروعات التي تطبق هذا النظام لأكثر من ٨٥%، وذلك نتيجة نقل الخبرة والمعرفة والتدريب والدعم المستمر من " مانح " حق الامتياز " للحاصلين عليه) .
- تطبيق معايير التكامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، لاسيما المشاريع الصناعية وتشجيع هذا النوع من الترابط والتعاون عن طريق إنشاء ما يسمى بالعناقيد الصناعية.
- تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية والأكثر احتياجاً، وتجهيز البنية التحتية المناسبة لاستقرار هذه المشاريع واستقرار أصحابها، باعتبارها وسيلة لتمكين الشباب العاطلين عن العمل من إيجاد فرص عمل حقيقية لهم، وتثبيتهم في مناطقهم

قائمة المراجع

١. أحمد فتحي خليل الخضراوي، اقتصاديات المشروعات الصغيرة وأثرها على التنمية الاقتصادية، كلية التجارة – جامعة طنطا، ٢٠٠٦.

٢. أحمد مرسي أحمد الخواص، مشاكل تمويل المشروعات الصغيرة وأساليب علاجها بالتطبيق على محافظة بني سويف، كلية التجارة بني سويف – جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٣. إدريس محمد صالح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٩.

٤. ايمان بوجناف، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، دراسة صادرة عن جامعة بوضياف، الجزائر، ٢٠١٦ .

٥. بدوي، محمد وجيه، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الإسكندرية، مصر: ٢٠٠٤

٦. بربهي، فارس كريم، نعيم محسين شريف، مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦.

٧. بلال الحموري ،المهندس فضل البديري/ الصناعات الصغيرة جداً في الإدارة ،الواقع والتحديات، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ،التحديات والإدارة المستقبلية جامعة اليرموك، الأردن2003

٨. بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مجلد ٢٢، العدد الثامن، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٦ .

٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والسكان، تعداد المنشآت الاقتصادية عام ٢٠١٧.

١٠. جهاز تنمية المشروعات، تقارير انجاز جهاز تنمية المشروعات الصغيرة للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨).

١١. ربيع النجاتي ،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن منظور عام ،ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل تحت إشراف منظمة العمل الدولية، غرفة صناعة عمان2002

١٢. حسين السعيد، دور المصارف الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الواقع والآفاق، الأردن، ١٩٧٩.

١٣. رفيق صبر وآخرون ،أثر السياسات الاقتصادية في الخطة الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الدول ، الأردن 2003.

١٤. خالد وليد العزو ، تقييم أداة الشركة الاقراضية غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة ،المؤتمر السنوي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،/ 2005الأردن.

١٥. رامي زيدان، (٢٠٠٩)، تفعيل دور الصناعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق.

١٦. حداد، منور، وآخرون، دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن " مجلة ابرد البحوث والدراسات ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢٨.

١٧. محمد نبيب صفية، هالة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر: ٢٠٠٣.

١٨. مركز المعلومات اتحاد الصناعات المصرية، ٢٠٠٢.

١٩. معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٥

٢٠. هيكل، محمد، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، مصر: ٢٠٠٣

٢١. محمود حسين الوادي، المشروعات الصغير ، ماهيتها والتحديات الذاتية فيها، مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مج 25 ، العدد1 ،2005.

٢٢. محمد عبد الحميد محمود، مؤسسات وشركات ضمان مخاطر الائتمان ودورها في تيسير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر/الأكاديمية .العربية للعلوم المالية والمصرفية،2005.

٢٣. حمد دخل الله السلمي، دور الغرف التجارية الصناعية السعودية في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالسعودية، المؤتمر السنوي الدولي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2005.

٢٤. منور حداد، حازم الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة ابعاد للبحوث والدراسات (9 العدد الأول/ 2005 الأردن) .

٢٥. محمد سعيد الحمامي، فرص تحديات صناديق ضمان القروض، الحالة الأردنية المؤتمر السنوي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٥.

٢٦. نور الدين أبو الرب، محمود جرادا، محمد أبو الرب، الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية(الحاجات المالية والصعوبات والمصادر المتاحة)، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، العدد 2 تموز 2004

٢٧. نبيل أبو نباب، تكوين أنماط الشراكة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوي الثاني عشر، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٥ .

٢٨. ناجي بن حسين، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، العدد2/2004.

٢٩. الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي العاشر 2003

٣٠. مؤسسة الإقراض الزراعي، التقرير السنوي لعام2002

٣١. بنك الإنماء الصناعي، التقرير السنوي لعام2003

٣٢. الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها: دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة، المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

33. Sen, A. , Development: Which Way Now? Economic Journal, Vol. 93 Issue 372. , 1983.
34. O'Sullivan, A. and Sheffrin, S. M. , Economics: Principles in action. Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, 2003 .
35. R. Conteras, "How the Concept of Development Got Started" University of Iowa Center for International Finance and Development E-Book
36. Mansell, R. & and Wehn, U. Knowledge Societies: Information Technology for Sustainable Development. New York: Oxford University Press, 1998.
37. Schumpeter, J & .Backhaus, U.,The Theory of Economic Development. In Joseph Alois Schumpeter. pp. 61-116. Available at :Accessed October 19, 2003.
38. www.corporatefinanceinstitute.com", Retrieved in 26.12.2018, Edited
39. M.H.M, Evaluating the financial performance of banks using financial ratios: A case study of Erbil bank for investment and finance. European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, 2(6), 2014.
40. N, Y , Mc Millan company , Business Incubators in development , 2014.